

مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية _____ المجلد 05 / العدد 01
منظور عقلائي لجوهر التغيير السياسي في العالم العربي: رؤية تفكيكية لترشيد آليات ومآلات
التحول الديمقراطي

بلخضر طيفور ، أستاذ مساعد قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابن خلدون - تيارت -
University of Tiaret, Algeria.

عنوان البريد الإلكتروني: belakhdartafour@gmail.com

رقم الهاتف: 06 58 59 56 74

وضاحي ميلود، أستاذ مساعد قسم "ب"، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابن خلدون - تيارت -
University of Tiaret, Algeria.

عنوان البريد الإلكتروني: wadhahi.miloud@gmail.com

رقم الهاتف: 0554.00.69.13

الملخص :

عرف العالم العربي مع بدايات الألفية الثالثة موجة احتجاجات جماهيرية عارمة ضد أنظمة الحكم القائمة
أفضت لاحقا إلى أن تتطور إلى أشكال مختلفة من التغيير والتحول على مستوى الأداء المجتمعي والسياسي،
والملاحظ أن نتائج ذلك التحول اختلفت من بلد عربي لآخر نظرا لاختلاف معطيات ومتغيرات كل مجتمع وكل
نظام سياسي على حدى، إلا أن السمة الغالبة على كل حالات التحول هي غياب التأطير الفكري والتوجيه
العقلاني الذي كان من المفروض أن تقوم به نخب بعينها، بل على العكس من ذلك التحقت تلك النخب
متأخرة بموجة الإحتجاجات وأكثر من ذلك فقد لعبت دورا سلبيا في توجيه الرأي العام، وهو الأمر الذي أدى
في نهاية المطاف إلى تطاحنات مجتمعية حادة أفضت لاحقا إلى صراعات أهلية رهيبة فككت البنى الإجتماعية
التي كانت متماسكة إلى حد ما في المراحل السابقة، كما لعب الإعلام دورا خطيرا بفعل الإملاءات السياسية
والمصالح الضيقة لبعض الأطراف سواء كانت دول أو أطراف داخلية من أجل تحصيل مواقع مستقبلية. هذا
كان حال بعض الدول العربية التي أرادت شعوبها أن تتخلص من الظلم الذي كان مسلطا عليها في مقابل ذلك
نجحت دول عربية أخرى في امتصاص الصدمة الأولى ربما بفعل تجارب سابقة مثل الجزائر في حين أن دول
أخرى دخلت في أتون حروب أهلية وطائفية مدمرة واستقطابات سياسية حادة وهذا كله بفعل عدم وجود
التوجيه العقلاني المؤطر لآليات ومراحل التغيير والتحول نحو الديمقراطية الفعلية.

الكلمات المفتاحية: العالم العربي، التغيير السياسي، المنظور العقلائي، التحول الديمقراطي، دولة المؤسسات.

Abstract:

This article aims trying to analysis the wave of political change in the Arab world and the chances for a transition to democracy after the protestations of peoples by focusing on the role of the rational perspective, and by linking between different elites dominant in different social institutions and the real political change not the fake, the transition from the authoritarianism to the democracy is not easy, a specially when the Arab world have a very complicated social structures. Frankly what happening in the Arab world today is not a revolution, especially in countries where the head of state has been removed; are these peaceful revolutions, popular intifadas or revolutions that turned into civil wars, as was the case in Libya, Syria, Iraq and Yemen. There are different explanations for what is happening especially without the natural outcomes of rational junctures occurred between the elites as an interpretation's "Samuel Huntington» of how rises and evolves of the transition to democracy or any explanations from the political science. For that all the results of the change are negative, there is no one case success except maybe the case of Tunisia when the structure of society is not complicated. Finally, maybe that development takes patternal accumulation, while the new interpretation put forward believes that evolution Do not get only through mass revolutions successive, and the main reason this happens is the "crisis" that occur within the community of elites and the Arab people also more than a democratization.

Keywords: Arab world, real change, democratization, political change.

مقدمة:

لقد تحررت الشعوب العربية لكنها لم تحصل على الحرية بعد، ومن الصعب جدا الفصل بين الأمرين في ظروف تاريخية معينة، فتحصيل بعض الحريات نتيجة التحرر لا يعني مطلقا اكتمال قصة الحريات كلها، فلقد دخل العالم العربي مع بدايات الألفية الثالثة مرحلة تغيرات متفاوتة المستويات تم خلالها ممارسة شتى أنواع الضغط الإجتماعي والسياسي على الأنظمة القائمة، وكنتيجة حتمية للتراكبات وكثرة المدخلات وغياب الحلول وانسداد تام تقريبا في محرجات الأنظمة العربية كانت النتيجة الطبيعية تفجر الوضع وخروج الشعوب في مظاهرات عارمة انتهت لأن تكون انتفاضات جارفة ارتفع سقف مطالبها من مجرد المطالبة بفتح الحوار إلى المطالبة برحيل تلك الأنظمة نهائيا.

ومع النجاحات الأولى تيقنت الشعوب العربية أن زمن الإضطهاد والتسلط والظلم قد ولى إلى غير رجعة؛ وتفاوتت ممارسة السياسة بثوب جديد من مجتمع عربي لآخر، لكن مع مرور زمن ليس بالطويل امتصت الدولة العميقة في بعض الأنظمة الصدمة الأولى وبدأت تدريجيا في ترصيص صفوفها والعودة إلى المشهد السياسي من

جديد لتستولي على السلطة مرة أخرى في ظل اندهاش وتفسيرات غير عقلانية؛ في حين أن باقي المجتمعات العربية دخلت في مراحل تطور خطيرة للغاية أفضت إلى تحارب أهلي شنت القوى الفاعلة والتي كان الرهان عليها عليا في قيادة المرحلة الجديدة. وعليه يُطرح التساؤل التالي:

ما هو المطلوب حتى يتم تجاوز أخطاء المرحلة الأولى ليتم هندسة نموذج عقلائي لإحداث تغيير سياسي فعلي يراعي متطلبات المرحلة ويؤسس فعلا لتحول ديمقراطي يفضي- إلى بناء دولة مؤسسات وقانون وحمية للحريات ؟

محاور المقالة:

- أولا: في مفهوم التغيير
- ثانيا: دعوة لإعادة التفكير من أجل استنطاق المعالم الصامته لفهم جوهر التغيير.
- ثالثا: نحو نموذج جديد لإحداث تغيير فعلي (هندسة السلوك التغييرية).
- رابعا: مأسسة وحوكمة مخرجات التغيير الفعلي.

أولا: في مفهوم التغيير

أ - تعريف التغيير:

التغيير لغة في المعجم الوسيط هو "جعل الشيء على غير ما كان عليه"، فالتغيير مصدر يعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل (غير) الشيء بمعنى حوله وبدله بآخر، وأيضا جعله غير ما كان عليه في السابق، وتغيير: تحول وتبدل، والتغيير في اللغة الإنجليزية هو (Change) أما التغير أو ما يترجم في أحيان عديدة على انه تحول فقد استخدم له مصطلح (Changeability) أي القدرة على التغيير، وأيضا مصطلح (Mutation) وبالنسبة للكلمة الأولى نجد أنها تحمل معنى يختلف عن (التعديل Alter-) وكذلك (التحسين Modify-) وغيرها من المعاني التي تفيد معنى التمييز. وعليه فالتغيير في اللغة الإنجليزية هو استمرار حالة الاختلاف والتي تطبع سيات ظاهرة معينة مقارنة بمدة سابقة للظاهرة نفسها وليس لغيرها، وهنا يكمن المعنى الحقيقي للتغيير فهو مرتبط بظاهرة أو نظام ما تتعرض سياته العامة أو أجزاء منه إلى حالة اختلاف مقارنة بالمدة السابقة له بغض النظر عن الأمد الزمني، أما الاختلاف كصطلح فيستخدم للمقارنة بين سيات حالة وحالة أخرى لا تتشابه معها في صفاتها الكلية، أما كلمة تعديل فيقصد بها الحالة المقصودة التي طرأ عليها نوع من الاختلاف في بعض سياتها وليس في مجموعها الكلي، حتى وان كان التعديل طفيفا كونه بشكل عام يعبر عن حدوث حالة تغيير. أما التحسن فيعني أن التغيير الذي طرأ على الحالة المعنية إنما نحو الأفضل وليس الأسوأ، عكس الحالة التي تعني التغيير نحو الأسوأ التي يستخدم مصطلح التراجع للتعبير عنها. ومن المصطلحات المقاربة

جدا لمفهوم التغيير هو التغيير بدلالة (Changeability) لهذا هو يقترب كثير من مفهوم التغيير من الناحية الاصطلاحية، لكنه في الواقع يختلف من الناحية اللغوية، فالتغيير مسألة غير إرادية في الحدوث عكس التغيير فهو مسألة إرادية الحدوث بمعنى ان التغيير سلوك واعى في التغيير وهذا ما سنتحدث عنه في موضوع التغيير المقصود والتغيير الغير مقصود.¹

ب - التغيير السياسي:

يشير التغيير السياسي إلى الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي. والتغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفاً للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.² والتغيير السياسي كذلك هو مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول.³

ج- عوامل التغيير:

- 1 - الرأي العام، أو مطالب الأفراد من النظام السياسي، لكن هذه المطالب لن تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من قبل الأحزاب وجماعات المصالح والضغط.⁴
- 2 - تغير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب وجماعات المصالح، بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.
- 3 - تداول السلطات، في الحالات الديمقراطية، أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالانقلابات، يعني تلقائياً أن حياة سياسية جديدة بدأت تتشكل، وفق منطق القيادة الجديد تسيطر على زمام الأمور السياسية.
- 4 - ضغوط ومطالب خارجية، من قبل دول أو منظمات، وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال، سياسية واقتصادية وعسكرية.

¹ حسام الألوسي، الزمان في الفكر الديني والفلسفي وفلسفة العلم، المطبعة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، بيروت، 2005، ص ص 12-9.

² عماد مؤيد جاسم محمد الموسوي، أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية - التنمية البشرية نموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (العراق، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006) ص 27.

³ إسحاق صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، 1994، ص 47.

⁴ نظام بركات، (وآخرون)، مبادئ علم السياسة، (عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1987)، ص ص 264-270.

5- تحولات خارجية في المحيط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية، قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.¹

ويسود قدر غير قليل من اللبس والغموض معظم المصطلحات والمفاهيم في العلوم السياسية والاجتماعية، ويرجع السبب إلى أن أغلب هذه المصطلحات تدخل في اللغة اليومية التي يستعملها الناس والفاعلون السياسيون، لهذا تهمل المعاني والدلالات الدقيقة للمفاهيم فتظهر وكأنها مترادفات أو ذات معان متشابهة يمكن استبدال الواحدة بالأخرى من دون ضرر كبير. وينطبق هذا كثيرا على مفهوم التغيير الذي شغل اهتمام الباحثين في علمي الاجتماع والسياسة، حيث تضاربت الآراء حول دلالاته والعوامل التي تنتجها مما أدى إلى اهتمام نظري بالموضوع أفضى إلى إنتاج كم هائل من النظريات والدراسات والأبحاث، ولم يكن العالم العربي استثناء بحيث يحتل مفهوم التغيير حيزا مهما في النقاشات العلمية أو حتى على مستوى التفاعلات السياسية العملية وهذا بحكم التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها أقطاره، أو حتى بحكم النتائج المترتبة عن التغييرات التي تحدث جراء محاولات التحول الديمقراطي.²

وعلى الرغم من كون التغيير والمطالبة بالديمقراطية هو مطلب أساسي تسعى إليه جميع القوى السياسية في المنطقة إلا أن هناك اختلافا جوهريا حول الكيفية، فما زالت النخب الحاكمة والفكرية ترى أن الديمقراطية النخبوية أفضل من الجماهيرية بحكم أن تلك النخب تملك درجة عالية من الإلتزام الفكري والقدرة التنظيمية والمهارات اللازمة للحكم.³

ثانيا: دعوة لإعادة التفكير من أجل استنطاق المعالم الصامتة لفهم جوهر التغيير

بعيدا عن العواطف والتخندق الأيديولوجي والفكري يجب قراءة التغيير في العالم العربي قراءة تحليلية صلبة حتى نستطيع استنباط تفسيرات سليمة وعقلانية للأحداث وللعمليات السياسية. هذه القراءة يجب أن تستنطق المعالم الصامتة للتغيير الفعلي من خلال البحث في التكوينات الأولى لكشف معالم الحقيقة، لذلك يجب توظيف التقصي- العميق بوصفه الأداة التي تسمح للتفسير بأن يلتقي بالواقع من أجل التخلي عن المنطلقات المثالية والمزيفة، والدفع بالبحث الجاد للإهتمام بما يحدث فعلا في المجتمع من أجل تقويض التنظير الواهم باعتباره منتجا للحقيقة.

¹ إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، مرجع سابق، ص 47.

² محمد كولفرني، (التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20 خريف 2008، ص 139.

³ حافظ أبو سعدة، (الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط: الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14 ربيع 2007، لبنان، ص 60.

كما تظهر أهمية البحث العقلافي للتغير الفعلي في العالم العربي في وصفه للواقع الإنساني، كواقع يتشكل من الصراعات والمصالح، ومن ثمة الهيمنة، والرغبة في التملك، إذ لا مجال للتقز على هذا الواقع من خلال إنشاء مفاهيم مجردة تنشئ عالما ينوب عن العالم الواقعي، عالما تنتفي فيه الصراعات والمصالح. فالأمر هنا يتعلق بمسألة المصير التي تظهر في طبيعة الرهان الذي تضعه ثقافة مجتمع ما كأفق تحدد بواسطته تطلعاتها، وتؤكد على المميزات الخاصة التي تطبع ذاتيتها.¹

إن الباحث العقلافي ينتقل في تفكيكه السليم لمسببات وآليات وتناج التغيير من الداخلى إلى الخارج بهدف إظهار الشروط التاريخية التي تمثل أشكال الإقصاء والهيمنة التي تلجأ إليها ثقافة مجتمعية أو سلطوية ما؛ إما بهدف إبراز الاختلافات الظاهرية، وهذا هو شكل التحولات من الخارج، وإما بتحديد التمايز البنيوي داخل المجتمع بكل أبنائه.

وهذا هو جوهر التحول الفعلي وذلك بالبحث في المجالات التي تشكل تحول بداية وأصل التغيير من خلال الإهتمام بمسألة القطيعة والتغيير الفعلي الذي ينشده الإنسان العربي. لهذا ينبغي التحذير من الإعتقاد بأن التغيرات التي طرأت على المنطقة العربية تمثل حالة انضمام في الشخصية التاريخية للمنطقة أو انقطاع عن سيورتها التاريخية حتى وإن كان يوجد ما يوحي بذلك باعتبار أننا نشهد قطيعة مع تقاليد سياسية طال أمدها، لهذا يجب النظر إلى التاريخ على من منظور طويل وغير متسارع.²

2- جوهر القضايا بين التضييل والحقيقة:

ولذلك لا يجب مطلقا اختزال الحاضر في القضايا المدوية التي تبدو بفعل الضجيج الذي تحدته (خاصة الإعلامي) أنها الأساسية التي يجب التفكير فيها كقضايا جوهرية، وإنما القضايا الخفية هي الأساسية والتي هي مجموعة من البؤر المتشنتة والمتباينة، لأن هذه القضايا هي التي تشكل في حقيقة الأمر ما هو جوهرى ومركز للنقاشات وأقفا للتفكير بامتياز وحتى مدعاة للتجريب الفعلي، إذ أن الباحث الذي لا يؤسس الحقيقة من تأملاته، بل بالإهتمام بما يقع فعلا،³ وأهمية كشف الحقيقة تكمن في كونها تبرز علاقة الحقيقة بالسلطة، فما ندعوه الحقيقة أو الواقع، هو نتاج لصراع القوى، ودخول قوة في علاقات مختلفة تتسم بالصراع، ومن ثمة الهيمنة والسيطرة، لأن ما يسمى بالواقع ليس ذلك المجال الساكن والهادئ الذي ينتظر فاعلا أو تحفيزا من الخارج لكي

¹ ميشال فوكو، حفريات المعرفة. (ترجمة: سالم يفوت)، الطبعة الأولى، 1986، ص 09.

² تقرير اجتماع المائدة المستديرة، الديمقراطية والتجديد في العالم العربي، 21 جوان 2011، مقر منظمة اليونسكو، ص 22.

³ هنا تجدر الإشارة إلى الدور الذي يجب أن تلعبه النخبة المفكرة في المجتمع وهو دور منطلق من قراءات واقعية للظواهر السياسية والإجتماعية، لا يجب أن يكون الباحث أو المفكر منقطع الصلة عن واقعه وإلا سوف تكون مجمل قراءاته مجرد تأملات مثالية لا تخدم ولا تحل مشاكل وقضايا المجتمع، وهذا بالضبط ما حدث للعلوم السياسية في الأكاديميات الغربية عندما انهارت الفلسفة السياسية أو الفكر السياسي في القرن العشرين لينتج علماء السياسة بعدها لتوظيف المقاربات والمنظورات الإمبريقية والواقعية بعدما تيقنوا أن التوجهات المثالية لم تعد في خدمة العلم ولا المجتمع.

يؤثر فيه، بل الواقع يعج بالصرعات التي لا تنتهي. إذ حينما يلتقي فعل بفعل آخر ينتج عنه صراع القوى، فتتزعج كل قوة إلى الهيمنة والسيطرة بغض النظر عن مصدر تلك القوة؛ لهذا من العبث إقامة تفاسير للواقع دون الاهتمام بصراع القوى؛ فما يسمى عادة حقيقة ما هو إلا تجسيد لقوة انتصرت على قوة أخرى. وفي هذا السياق تبدو عملية التغيير غير محكمة بدقة ولن تتم وفقاً للمنتالية يسهل وصفها، وعلى الرغم من هذا فإن من يريدون إنجاز ما يريدونه من تغيير خاص بهم مضطرون إلى أن يكون لديهم مخطط عام مشترك بينهم مع توفر قدر من الفهم الواضح للمكونات الضرورية للنهوض بالتغيير، كما يتعين أن يتوفر لديهم نطاق واسع من المهارات والإستبصارات في مجالات كثيرة.¹

وبالتالي فإن نواتج التصدعات السلطوية والإجتماعية هي هيمنة وسيطرة قوة على أخرى، هذا ما يجعلها تأتي من كل مكان، وتنتج بمجرد بلوغ النقطة الذروة المفجرة للتغيير التي قد تحدث في أي زمان أو أي مكان، إذ أن كل فاعل أو متغير اجتماعي، سياسي أو فكري في الواقع قادر على إنتاج السلطة، فالتفكيك السليم لكثافة الصراعات المختلفة يتأسس قطعة قطعة، ومن عناصر مختلفة ومتباينة؛ وبالتالي فما يتم الرفع من قيمته على أنه فاعل حقيقي هو ما جعل المختلف والمتشكك مركزاً للتفكير، ومجالاً للصراع وحتى لفهمه وإطاراً لتحديد قيمة القيم المادية والمعنوية المتصارع عليهما. لأنه تاريخياً نشأت المؤسسات السياسية من التفاعل والإختلاف بين القوى الإجتماعية ومن التطور التدريجي للإجراءات والوسائل التنظيمية لحل هذه الخلافات، فعملية التخلص من طبقة حاكمة صغيرة ومتجانسة، وتنوع القوى الإجتماعية، والتفاعل المتزايد بين هذه القوى، هي كلها شروط مسبقة لبروز واستحداث التنظيمات والمؤسسات السياسية.²

فالإهتمام إذن بالحدث المهمل والمنسي أو الجزئي، ليست الغاية منه التماهي مع الحدث كما وقع، بل الوقوف عند التجربة التي أدت بالحدث ليصبح واقعا. وتحت مفهوم التجربة لا يجب أن نفهم، فقط، السلوك العملي الذي يسلكه الناس في مرحلة تاريخية، بل كذلك التوصيف الذي يمنحه هؤلاء الناس لوضعية تاريخية خاصة. لهذا تصبح التجربة في هذا المنحى، باعتبارها حدثاً، هو ما يجسد موضوع الصراع بامتياز. لذلك يجب الوقوف جيداً عند المسببات البسيطة للتغيرات الكبرى، لأن "الأحداث الجزئية" هي علامة على أن ثقافة ما تضع ما تملك من قيم موضع تساؤل، بهدف تحديد رهان جديد لها. لهذا ندرك لماذا يجب أن يوجه الباحث العربي نظره، بشكل خاص، إلى ضرورة إعادة فهمه لمتطية التغيير وهذا التوجه هدفه إبراز حدود الحقيقة التي تدعيها ثقافة ما من جهة، وبيان من جهة أخرى، عن طريق البحث الرصين أن تغيراً أساسياً، يلوح في الأفق، وأن ما كان موضوعاً للصراع كحقيقة تحولت رهاناته وتصاعدت سقف المطالب فيه. وهناك علاقة وطيدة بين البحث العقلاني والإنفاس في القضايا الحقيقية للمجتمع، فما هو عقلائي وغير مرتبط بالشعب يجب أن يصبح من

¹ صموئيل هنتغتون، الثقافات وقيم التقدم. (ترجمة: شوقي جلال)، المركز القومي للترجمة، لبنان، 2009، ص 456.

² صموئيل هنتغتون، النظام السياسي للمجتمعات متغيرة، (ترجمة: سميرة فلو عبود)، لبنان: دار الساقي، 1993، ص 20.

الشعب بأن يشارك في فضالات وكنافح الشعب، وهذا ما فعله مثلا كارل ماركس عندما أصبح عضوا عقليا في البيروليتياريا بحيث أن اغفاسه هذا أزاح القضايا الزائفة.¹

3- أوهام التغيير:

لقد اهتم الباحث العربي في بداية الإحتجاجات بالقضايا الكبرى وتناسى جزئيات الأحداث التي كانت في النهاية هي السبب في تراجع التغيير، لأن الموجة الأولى الحادة للإنتفاضات الشعبية في العالم العربي حملت معها تصورات وهمية ضخمة عن التغيير والتفائل ومشبعة بكم عاطفي هائل ينذر بأن التحول الديمقراطي سيحدث في أقرب وقت، وكان ذلك أكبر خطأ من طرف الجماهير وهي غير ملامة على ذلك لاعتبارات عدة، بل كانت خطيئة من طرف نُخب بذاتها لم تقم بدورها من أجل تنوير تلك الجماهير؛ فمطية التغيير الفعلي تختلف كلية عن ذلك، فهي مفصل تاريخي حاسم يُبنى ويتم تسييره من خلال عقلانية متناهية في ممارسة الضبط بأشكاله ومؤطرة من طرف كتلة معينة لها القدرة على قراءة كل التفاعلات والأحداث وحتى جزئيات الجزئيات، وتلين وتتصلب حسب تطورات المرحلة، لأن المسؤول عن الإخفاق الإجتماعي ليست الجماهير الشعبية بل هو التفكك والإخلال العقلي للنخبة القائدة للمجتمع التي لم تستطع الإستفادة من التجارب المختلفة وهو ما أدى إلى إخفاق للنظام السياسي والإجتماعي والإقتصادي والأهم من ذلك أدى إلى إخفاق فكري².

ويبقى من المهم جدا الحذر من قضية استخدام المفاهيم والمنظورات الفكرية خاصة التي لها أبعاد سياسية أو التي قد تُوظف لاستخدامات سياسية أو تُخدم أغراض معينة وليس الصالح العام، ذلك أن التنظير السياسي لا يقوم سوى بصياغة الظواهر السياسية ذاتها وهذا فهو يبقى محدودا على مستوى قراءة القضايا الإنسانية التي تحتاج إلى صياغة أطروحات معينة، ومن تلك المصطلحات مصطلح الثورة أو النظرية الثورية التي غالبا لا تبحث إلا في تسوية العنف لأن هذا التسوية يُعتبر حدها السياسي، وإذا وصلت عوضا عن ذلك إلى تمجيد العنف أو تسويغه بوصفه عنفا فإنها لا تعود نظرية سياسية، بل نظرية مضادة لما هو سياسي³. وما يلاحظ في الإحتجاجات الجماهيرية التي قامت في بعض البلدان العربية أن مفردة الثورة هي من أكثر المصطلحات التي تم التلاعب بها خاصة على المستوى الإعلامي سواء بوعي أو دون وعي، وهو الأمر الذي أدى إلى نتائج وخيمة خاصة على المستوى السياسي والإجتماعي بفعل التحريض المبالغ فيه، فقد تم اختزال جميع أنماط الحراك الجماهيري في ذلك الإندفاع العنيف مباشرة نحو الثورة خاصة العنيفة منها دون مراعاة للفروقات الجوهرية بين الحركات الإحتجاجية والمظاهرات والإضرابات والثورة في حد ذاتها. لهذا يجب أن يكون الضبط المفهومي عملا مشروعا ومضبوطا، فهذه الطريقة يمكن لنا الحد من مزالق المرونة الدلالية في استخدام

¹ جورج لارين، الأيديولوجيا والهوية الثقافية: الحدائة وحضور العالم الثالث، (ترجمة: فريال حسن خليفة)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص 133.

² برهان غليون، مجتمع النخبة، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1986، ص 10.

³ حنة أردنت، في الثورة، (ترجمة: عطا عبد الوهاب)، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 24.

المصطلحات ذات الرواج الكبير كـ"الثورة" وما يشتق من جذرها بعد الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية منذ سنوات، فالثورة مفهوم يستخلص من الواقعة التاريخية وأحياناً تكون الثورة فكرة أو مشروعاً يسبق التاريخ وهي بالتالي حصيلة تفاعل جدلي بين الإستقراء والتأمل الفكري من جهة وبين الممارسة والفعل من جهة أخرى.¹

ولعل أفضل من عبّر عن وهم التغيير الذي تقع فيه المجتمعات هو هنتغتون عندما سرد أربعة حالات تعبر عن حالات الوهم والنتائج المترتبة عن ذلك، فالحالة الأولى هي اعتزال السياسة أو ازديادها أو الإنسحاب وهو ما يتمثل في تدني مستوى المشاركة بعد تكرار الإنتخابات في الديمقراطيات الناشئة وهذا أمر غير مرغوب فيه في النظرية السياسية، أما الحالة الثانية فيتمثل في رد الفعل ضد تولي حزب أو جماعة ما دفة السلطة ويفضلون الحزب الحاكم بدلاً من التغيير المفاجئ، أما الحالة الثالثة فتتمثل في رد فعل معاد لكل من الجهة الحاكمة بالإضافة إلى الجهة البديلة ويفضلون إعطاء صوتهم لمتمرد سياسي ما،² أما الحالة الرابعة فتتمثل في إظهار السخط السياسي الذي يكون موجه إلى الديمقراطية نفسها حيث أن القوى المؤثرة ترفض التحول الديمقراطي بالأساس لأنه يهدد مصالحها. وغالباً ما تكون محصلة هذه الحالات كلها هي صحوة الجماهير من أوهامها وتيقنها من فشل الحكومات الديمقراطية بل فشل العملية الديمقراطية نفسها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الإرتداد نحو النظم غير الديمقراطية من جديد.³

ثالثاً: نحو نموذج جديد لإحداث تغيير فعلي (هندسة السلوك التغييري)

بغض النظر عن تجارب المجتمعات المتحوّلة غالباً ما يحدث التغيير وفق نمطية تقريبا تكاد متشابهة من حيث سيرورتها وآلياتها، فهي لن تخرج عن أربع آليات مع وجود بعض التفرعات لها، وذلك إما عن طريق حدوث ثورة أو يتم اللجوء إلى الإصلاح أو يحدث إقلاّب أو الإنبهار الذاتي، ومع موجة التغيير التي عصفت بالمنطقة العربية توفرت كل الآليات إلا سيناريو الإقلاّب الذي حدث بعد التغيير الجزئي في المرحلة الأولى من موجات التغيير الأولى التي كان من أهم نتائجها سقوط بعض الأنظمة ظاهرياً، وتحرر المجتمعات من الخوف، كما حدثت بعض التغييرات الشكلية عن طريق إصلاحات لجأت إليها بعض الأنظمة مثل الجزائر والمغرب.

1- التغيير الزائف:

في خضم كل التغيرات بقيت الدولة العميقة تترصد وتتحين الفرصة لتعود من جديد، وقد عادت بالفعل في مصر وجزء منها عاد كذلك في تونس، والسبب المباشر لحدوث هذا هي أوهام التغيير التي عششت في

¹ مرشد القبي، قراءة في قراءات الثورة التونسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقييم حالة، أكتوبر 2011، الدوحة، ص 03.
² صمويل هنتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في القرن العشرين، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص 353.

³ المرجع نفسه، ص ص 357-358.

أذهان المجتمعات وبعض النخب التي فشلت في قراءة الأحداث. وكانت مآلات التغيير وخيمة العواقب في كل من ليبيا وسوريا واليمن التي دخلت في حروب أهلية بفعل التدخلات أو نتيجة الثورة المضادة التي استغلت التحول الصعب بفعل منطق الصراع والمصالح الناتج عن التصدعات الإجتماعية المعقدة جدا في المجتمعات العربية، خاصة التصدع على أسس دينية ومذهبية في كل من اليمن، العراق وسوريا حيث أنتج التغيير دولا فاشلة.

وقد يكون السبب هي أزمة التعبير أو عدم وجود قنوات اتصال تسهل عملية التغيير الديمقراطي السلمي خاص لدى الشباب باعتبار أنهم دائما يشكلون حطب الثورات، فهم مجبرون إما على الصمت أو الذهاب نحو التطرف وكلاهما غير سليم، حيث كان لابد من وجود وسيلة للتعامل والتواصل مع الشباب بالإعتماد على الحجة والإقناع والمناقشة الموضوعية الواعية بمشكلاتهم.¹ وهناك عدة أسباب أدت إلى التغيير الزائف، وقد لعبت الفواعل الدولية تأثيرا لا يستهان به في تحوير طموحات التغيير نحو مصائر غير التي أراحتها المجتمعات بل كانت هناك ارتدادات نحو سلوكات سياسية خطيرة هددت ببيان الدولة وفككت التماسك المجتمعي، وهذا بفعل انفجار المشاعر القومية والطائفية والدينية والعرقية ودفعها نحو تفتيت المجتمعات السياسية القائمة وهو الأمر الذي أدى إلى فشل التحولات السياسية في حين بقيت الآلة الإعلامية تنفخ وتنشر ثقافة وعي مخادع أن التغيير تم وما يحدث هو مجرد عراقيل مرحلية لا بد أن يشهدها أي تحول، وهنا يتعاظم الإحساس المجتمعي الجماعي بأنه في مرحلة انعطاف تاريخي لكنه في حقيقة الأمر هو مجرد إحساس زائف بالتغيير.²

2- التغيير الجزئي:

الذي حدث في المنطقة العربية هو تغيير جزئي أو غير فعلي أو حتى فاشل في بعض جوانبه، وحتى نكون منصفين ولا نبخس حق الدماء التي أريقَت في سبيل التخلص من الأنظمة التسلطية، لنقل أن الانتفاضات قدمت للمجتمعات العربية أهم نتيجة وهي سقوط القُدرة السياسية. لكن على الرغم من السلبيات الكثيرة لنمط التغيير الذي حدث في السنوات الأخيرة، إلا أن أهم نتيجة على الإطلاق هي سقوط وانهيار "القُدرة السياسية" التي فرضتها معظم الأنظمة العربية على شعوبها أكثر من نصف قرن، فبسقوط صنم الجبر

¹ في هذا الصدد كانت مآلات محاولة تغيير بعض الأنظمة السياسية كارثية على جميع المستويات، حيث أن النتيجة لم تمثل فقط في فشل مؤسسات الدولة في تأدية مهامها بل وصل الأمر إلى حد انهيار الدولة تحت تأثير عدة متغيرات جديدة على رأسها أن أدوات الإكراه المادي لم تعد حكرا على المؤسسات الرسمية وهذا بفعل ازدياد حجم الميليشيات التي فوضت كثيرا فرص التغيير السلمي، حيث أن البعض من تلك الميليشيات أطاحت بالنظام القائم واستلمت زمام السلطة كحال "جماعة الحوثيين" باليمن، وهناك ميليشيات أصبحت توازي الجيش الرسمي بل وتتحداه كحال ميليشيا "الحشد الشعبي" بالعراق، كل هذا بالإضافة إلى ولادة الجماعات المنطرفة التي عصفت بطموحات التغيير الديمقراطي كما حدث بسوريا وليبيا.

¹ سيد صبحي، الشباب وأزمة التغيير، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002، ص 09.

² محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة)، 1990، ص 215.

السياسي التي جعلت المواطن العربي إنسان مقيد بطوق نفسي- رهيب جعله مقتنع نهائياً باستتالة حدوث موجة تغيير، بل حتى النخب تكبلت عقولها وأصبحت منتجة فقط لفكرة كيفية مساومة السلطة لانتراع جزء يسير من الحقوق، أما الحديث عن تغيير الأنظمة وسلوكياتها المتسلطة فكان دائماً بطريقة يائسة وغير متيقنة نهائياً من أنه سوف يأتي يوم وتتهار فيه بعض الأنظمة في ظرف قياسي للغاية. وانطلاقاً من نتيجة سقوط الخوف وتلك القدرة السياسية يتم نسيان الخيبات التي لحقت بالإحتجاجات ويُطلق في بناء نموذج مغاير للتغيير مبني على أسس سليمة متجنباً أخطاء الماضي عن طريق تصميم وتطوير تحول بنيوي يُفضي- فعلاً إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

3- التغيير الحقيقي:

إن التغيير الفعلي هو تغيير شامل يمس أبنية المجتمع والسلطة ككل ويعمل على تبديلها ظاهرياً وجوهرياً من خلال نقلها من بنية سائدة إلى بنية جديدة تتوافق مع مبادئ وقيم أيديولوجية وأهداف تم تسطيرها منذ بداية عملية التغيير، فهو عبارة عن حركة شاملة لها فلسفة معلومة وأهداف واضحة، وهي لا تقتصر على تغيير الحكام كأفراد بل تغيير راديكالي يشمل نظام الحكم وفلسفته، فهي حركة تجديدية ووسيلة فعالة عندما تعجز آليات التطور الطبيعي على تلبية طموحات وحاجات المجتمع، والتغيير بهذا المفهوم الفعلي هو ظاهرة اجتماعية ذات بعد سياسي وظاهرة سياسية ذات أبعاد مختلفة¹.

والهدف النهائي ليس فقط إزالة نظام سياسي واستبداله بآخر مثلاً كان حال موجة التغيير في العالم العربي، بل الهدف الأسمى هو إعادة تنظيم المجتمع وتنظيم ممارسة التوزيع السلطوي للقيم المادية والمعنوية بين أبنية المجتمع المختلفة بطريقة عادلة. كما أن التغيير الفعلي لا يعني الانفصال النهائي عن الماضي أو الدعوة لإهمال ما أنتجته أبنية المجتمع من أفكار وفنون وأساليب وسلوكيات معينة، بل إن التغيير الفعلي هو نتيجة حتمية للتطور التاريخي العام في مجتمع ما أو بيئة معينة، إما لأن البنات الاجتماعية وأطر الإنتاج والسلطة انحلت وتفككت، وإما لأنها تضخمت وازدهرت وقفزت قفزات أبعد واكتسبت وسائل أفضل وأصلح².

ولفهم إشكالية التغيير الفعلي من حيث أصوله وديناميات تطوره والعلاقة بينه وبين نواتج الفكر وسلوكيات المجتمع والسلطة يجب التمييز بين مرحلتين، الأولى هي مرحلة النقد التي هي عبارة عن هجمات مبعثرة ومتقطعة لمرجعية كان سلطوي ما، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تولد ضخم لنقد الأشياء والمؤسسات والممارسات مما يمهّد الطريق إلى نوع من التفكك العام في الأرضية الأصلية التي تستمد السلطة أو النظام السياسي قوته منها، وهذا لا يعني نوع من المواجهة الساذجة بل هو ميزة أساسية تشير واقعياً إلى نوع من الإنتاج النظري غير المركزي وحركية مجتمعية تبدأ عفوية ومبعثرة وتتنظم تدريجياً في عمل بنيوي له أهداف واضحة؛ والمرحلة الثانية هي ما يمكن تسميته

¹ زايد مولود الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: منشورات السابع من أبريل، 2007، ص 102.

² محمد أركون، من فيصل التفرقة إلى فيصل المقال: أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، (ترجمة: هاشم صالح)، بيروت: دار الساقي، 1995، ص 07.

مفصل التحول، وما يحدث وينتج هو عبارة عن انتفاضة أبنية المجتمع الخاضعة قهريا والتي هي جملة وكتلة من تكوينات مختلفة لكل شرائح المجتمع بما فيها جزء من البناء السلطوي سواء كانت حاضرة أو مخفية ومقتعة داخل تلك البنية والتي أظهرها النقد والمواجهة¹.

ولكي يحدث التغيير بهذه الطريقة يجب البحث في المجالات التي تشكل تحوّل بداية وأصل التغيير من خلال الإهتمام بمسألة حتمية اللإستمرارية، هذه الأخيرة هي مزوجة بين الإدراكات العميقة التي هي من إنتاج النخب الفكرية وبين الديناميات الحية والمؤثرة لسلوكات المجتمع الرامية للتغيير، وهذه المزوجة لا يمكن لها أن تنجح إلا ضمن شرط أساسي هو إزاحة ورفع طغيان السلوكات السلطوية العنيفة والقاهرة عن طريق النقد المتواصل، مع ضرورة الإبقاء على أبنية السلطة مع ترانيتها وأفضليتها مؤقتا حتى لا يدخل المجتمع في فوضى تلغي نهائيا فرصة التغيير الفعلي.

وحتى نفهم سلوك السلطة، يجب الإهتمام بالكيفية التي يعتمدها الفرد للإلتفاف على السلطة التي تواجهها في كل مكان، والتي تقيم سباجا من الضبط يحيط بكل سلوكاته، و لمواجهتها لا يجب التوهم أن هناك واقعا لا سلطة فيه، بل يجب الإقرار أن التحرر الفعلي من السلطة لا يتم، إلا عندما يتم تفتيت القوة من أجل امتلاكها لتأسيس مشهد منطقي يكرس ويرر سلوك المواجهة، لكن بشرط تجنب بناء سلطة قاهرة مثل الأولى أو حتى سلطة موازية لها القدرة على الإكراه المادي والمعنوي؛ لأن ذلك سوف يؤدي لا محالة إلى لجوء السلطة الأولى إلى تفعيل قدرتها على مواجهة الأشكال الموازية لها. بل على العكس من ذلك يجب تفتيت سلوك السلطة وليس أبنيتها بطرق عقلانية متدرجة بطريقة تؤدي إلى التفكك التراتبي لبنية الإخضاع المتسلطة. ويمكن القول أن الوضعية الحالية تفسر إلى حد ما المشاعر العدائية التي يعيشها الفرد العربي في المرحلة الحالية والتي تنعكس صورتها على المشهد السياسي، بحيث يبحث هذا الفرد عن وسيلة للتخفيف من حدة الإضطراب الذي يعيشه خاصة عن طريق العنف، وهنا تكمن أزمة المجتمعات العربية في هذا الصراع النفسي-الثقافي بين تنشئة تقليدية وأخرى سلطوية وحديثة والتي تنعكس آثارها على السلوك السياسي، ولهذا السبب، يتسم السلوك في المنطقة العربية حاليا بشحن هائل للعواطف وغياب أو تغييب كل للعقلانية².

ولا يمكن فهم نمطية التغيير الفعلي في العالم العربي إلا من خلال السيطرة على هرمية بنية معينة تشمل آليات التغيير الفعلي، نتأجه المتوقعة، مآلاته وآفاقه. وهذه الهرمية يجب أن تؤسس لنموذج جديد في التحول بعيدا عن نماذج التحول التي حدثت سابقا في أزمنة ومناطق جغرافية متعددة، بحيث أنه يراعي طبيعة العلاقة التي تربط بين متغيرات أبنية المجتمع والسلطة في العالم العربي.

¹ ميشال فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع، (ترجمة: الزواوي بغورة)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2003، ص 34.
يتعلق الأمر هنا بمفهوم ميشال فوكو حول المعرفة وكيفية تطورها وعلاقتها بالسلطة. وقد درس بعمق معرفة السلطة وعلاقتها بسلطة المعرفة وتأثير ذلك على المجتمع بصفة عامة.

² سويم العزي، السلوك السياسي في المجتمع العربي، مصر: دار الألف، 1992، ص 17.

وآليات التغيير الفعلي كثيرة ومتعددة منها ما هو مرحلي ومنها ما هو تدريجي كالضغط الإجتاعي المتواصل، المساومة والإذعان، تأطير النخب للحراك المجتمعي، توحد التوجهات المعارضة، تأطير ومواكبة إعلامية رشيدة، تجنب التأدلج، تجنب ممارسة العنف السياسي بأشكاله المختلفة. ويمكن القول أن النتائج المتوقعة تتمثل بداية في بعض تنازلات النظام يليها تفكك تدريجي لطغيان الخطاب السلطوي، وهو الأمر الذي سوف يحدث أزمة داخل النخب الحاكمة بسبب تشتت وتشردم الزبائنية السياسية التي كانت موالية لها، وفي هذه الحالة يصبح من العبثية ممارسة القمع السلطوي لأن مرحلة التطور تكون قد تجاوزت السلطة بكثير. وسوف تكون المآلات واقعية ومتقبلة من طرف مختلف الفواعل، بداية بانهيار الدولة العميقة معلنة بداية تأسس السلوك السياسي بسبب انهيار تدريجي للقوى التقليدية، لكن يجب أن تؤطر هذه المرحلة نخبة واعية وعقلانية تخدم مصلحة التغيير العليا في ظل انتقال سلس بعيدا عن التأدلج والتذهب السياسي إن صح التعبير. أما الآفاق فسوف تكون تحصيل حاصل بفعل التأسس الطبيعي الذي تم البناء له بشكل صحيح، وهو الأمر الذي سوف يفضي إلى تحصيل الحرية فعلا بسبب حدوث تحول وترسيخ ديمقراطي فعلي بفضل بناء دولة المؤسسات والقانون التي تم تشييدها وبالتالي سوف يتم دمقرطة الحياة السياسية.

وهناك مسألة في غاية الأهمية وهي قضية التداول على السلطة أو المناصب وليس التدوير، لذلك لا يجب ارتكاب نفس الأخطاء السابقة، فترجع دور القيادات التاريخية وفتح الآفاق أمام قيادات أصغر يُعتبر ضمان للتحول الديمقراطي وهذا الأمر يمكن أن يكون فيه خليط من التفاؤل والحذر، فعمليات الإفتتاح السياسي المحدود الذي شهدته بعض البلدان العربية في مرحلة سابقة تشير إلى أن القيادات الجديدة تريد أن تؤسس شرعيتها على أساس الإصلاحات السياسية التي تقدمها. بيد أن الإفراط في التفاؤل ليس له ما يبرره. فهذه القيادات لم تنتقل بمجتمعاتها إلى ديمقراطيات ليبرالية وإنما إلى مجتمعات أقل تسلطية، بل وفي بعض الدول العربية تحولت بعض القيادات الجديدة إلى ممارسات تسلطية مختلفة لعل أبرزها رفض التنازل عن المناصب التي يحتلونها وليس أقلها عدم التنازل عن رئاسة الأحزاب التي أسسوها.

وفي هذا المقام فقد عوّل المفكر الإيطالي "أنطونيو جرامشي" كثيرا على أثر تغيير القيادات السياسية في طرح رؤى جديدة وأفكار مبتكرة للتعامل مع المشكلات التقليدية، لأن الانتقال من نظام حكم إلى آخر قد يوفر فرصا لتحولات سياسية قد تساعد على تحول ديمقراطي حقيقي وفعلي على المدى الأطول. ولكن تبقى المشكلة في العالم العربي هي عدم وصول قيادات عن طريق أساليب متفق عليها من طرف مختلف مكونات المجتمع. فخلال السنوات الماضية حدث تغير بيولوجي في القيادات في العالم العربي نحو قيادات لا تستدعي مصادر شرعية تاريخية من كفاح ضد محتل أو أمر آخر، كما أن الكثيرين منهم قد تلقوا تعليمهم في مجتمعات ديمقراطية بما يجعلهم يدركون على الأقل أن الإستقرار يمكن أن يتحقق مع درجة أعلى من احترام الحقوق

¹ لغاية الآن ومع بداية انقراض العقد الثاني من الألفية الثالثة لم ينجح أي نظام سياسي أو مجتمع عربي في تحقيق انسجام مختلف القوى في أبنية المجتمع، والسبب لا يمكن فقط في تعقد تلك البنية بل هو الفشل في ترسيخ ثقافة وقيم المواطنة.

والحريات السياسية، كما يمكن أن يتحقق من خلال العمل على بناء ثقافة سياسية ترسخ مفاهيم ومعايير المواطنة التي يمكن لها أن تحقق الإجماع حول القيادات الجديدة.

رابعاً: حوكمة ومأسسة مخرجات التغيير الفعلي

إن تسلسل البنية الهرمية السابقة يجب أن تأخذ بعين الإعتبار خصوصية كل نظام ومجتمع عربي على حدى، فالتأسيس السلطوي يبدأ من سلوك الأفراد السياسي نهاية إلى أعلى المستويات، فالمنظورات العقلانية تركز على التأثيرات والسلوك من حيث الخيارات المقصودة والسببية المبينة على مجموعة من التفضيلات أو الفوائد¹، كما يجب مراعاة المعاني والرموز المشتركة والأطر الكلية للجماعات، فالمصالح الفردية والفواعل الجماعية في العالم العربي لا يمكن فهمها بمعزل عن بعضها، فهذا الفهم الكلي للثقافات والمجتمعات العربية بإمكانه الإلتحام وتحليله كوحدة واحدة تخضع للتفسير بالإرتكاز على تفاعلات أجزاء البنية الكلية للنظام الإجتاعي والسياسي ككل، وهو الأمر الذي يقضي إلى قراءات واقعية للمشهد السياسي العربي. وهذا يعكس مستوى الإجتاع السياسي الذي يصل إليه المجتمع من خلال العلاقة بين مؤسساته السياسية والقوى الإجتاعية التي تشكلها، والتي قد تكون جماعة عرقية، دينية، إقليمية، إقتصادية أو سواها، ويشتمل التغيير بدرجة كبيرة على مضاعفة القوى الإجتاعية وتوظيفها في المجتمع في مقابل التنظيم السياسي الذي يعمل على المحافظة على النظام وحل الخلافات واختيار القادة الموثوقين، وقد يكون الإتفاق هو نتاج لاجتماع سياسي بسيط بين قوتين أو أكثر من القوى الإجتاعية ولا يكون في حاجة إلى وجود مؤسسات سياسية ذات درجة عالية من التطور، لكن إذا ازداد المجتمع تعقيداً كان إحراز الإجتاع والإتفاق السياسي متوقفاً على أعمال المؤسسات السياسية².

وهذا هو حال أغلب المجتمعات العربية التي تتميز بشدة التعقيد على مستوى البنية الإجتاعية في مقابل هشاشة المؤسسات السياسية القائمة، وهو الأمر الذي حال دون بناء اتفاق مجتمعي حقيقي على المستوى السياسي، وهذا واضح جداً على مستوى الممارسة السياسية حيث لا أغلبية تحكم ولا أقلية تُحترم بل الطاغى هو فقط ممارسات فتوية بغض النظر عن امتداداتها المجتمعية سواء كانت قبلية أو عرقية أو مذهبية أو غير ذلك من التكوينات التي تتميز بها المنطقة العربية، ويمكن تدارك هذا الإختلال من خلال العمل على تقوية الأداء المؤسساتي دون الرضوخ للضغوطات الممارسة من طرف مختلف تكوينات المجتمع بغض النظر عن حجمها وتأثيرها في مختلف جوانب الحياة الإجتاعية والسياسية.

وحتى تكون هناك علاقة بين الدولة وشركائها الإجتاعيين يمكن لها أن تعمل بالشاركة مع المجتمع المدني، بحيث يسهل كل منها للآخر شئونه ويعمل في نفس الوقت على مراقبته فموضوع الشراكة موضوع جوهري بالنسبة

¹Todd Landman, Issues and methods in comparative politics: An Introduction, second Edition, London, Rutledge, 2005, p 224.

² صمويل هنتغتون، النظام السياسي للمجتمعات متغيرة، مرجع سبق ذكره، 1993، ص 17.

للسياسة الجديدة، ولكن ليس كشعار فارغ مجرد خاصة مع نمو ظاهرة العولمة التي تجعل التركيز على دور المجتمع المدني أمراً لازماً وممكناً في نفس الوقت، وذلك بسبب الضغط الذي تمارسه من أعلى، ولا يعني التركيز على المجتمع المدني محاولة لبعث الصور البالية للتضامن والتشارك الداخلي فليس هناك حدود دائمة بين بينهما فالدولة تحتاج تبعاً للظروف إلى أن تتغلغل في نطاق المجتمع المدني وقد تحتاج في أحيان أخرى للإبتعاد عنه والمهم هو العمل على تحقيق أفضل نتائج للشراكة والتعاون، لأنه بات من المعروف حالياً أهمية ودور مؤسسات المجتمع المدني في لعب أدوار غير تقليدية على جميع المستويات في إطار تكامل مع أبنية الدولة الرسمية.¹

1- ترشيد السلوك السلطوي:

لا يوجد مجتمع بدون صراع اجتماعي، وإلا فما الحاجة إلى السلطة أو المؤسسات السياسية، وتخف حدة الصراعات كلما كانت بنية السلطة منبثقة من قوى اجتماعية محدودة وغير مؤثرة؛ وهذا غير واقع حال كل المجتمعات العربية التي تتسم بقوة التعقيد البيوي، لذلك من المستحيل أن تقوم قوة اجتماعية واحدة دينية، عرقية، إثنية، أيديولوجية بفرض نفسها على باقي مكونات أو قوى المجتمع، فاحتمال قيام اجتماع سياسي في هذه الحالة غير وارد إلا إذا تم مأسسة السلوك السلطوي، بحيث أنه يحق لكل أبنية المجتمع ممارسة السياسة عن طريق قنوات معينة، حيث تمارس كل بنية سلطتها عبر المؤسسات المتفق حولها. وهذه المأسسة ضرورية جداً لانخراط كل القوى الاجتماعية في العالم العربي في الحياة السياسية، لأن هذا شرط ضروري لاستكمال نمطية التغيير الفعلي مستقبلاً، فبدون شرط المأسسة سوف يتم تكرار نفس الأخطاء السابقة الذي أنتج دول الأفراد والجماعات بدل دولة المؤسسات والقانون.

2- الإنسجام المجتمعي وبناء دولة المؤسسات والقانون:

يجب أن تنصهر العلاقة التي تربط بين مختلف مكونات المجتمع العربي في أي دولة في قالب يربط بين كل الفواعل، فحتى وإن تم مأسسة السلوك السياسي يبقى ذلك غير كافي، لأن ذلك يطرح تساؤل جوهري عن مصير البناء السليم في حال ما إذا وصلت للسلطة جماعة اجتماعية أو سياسية بعينها ولو عن طريق إجراءات نزيهة، ولكن فيما بعد أصابها الإنحراف وتبدأ بممارسة السلطة بنفس الأسلوب الذي تم الثورة عليه. في هذه الحالة يجب الإتفاق أو بناء وهيكلية شكل معين مسبقاً يصبح بمثابة مرجعية سامية يخضع لها الجميع ويحترمها، وأنا هنا لا أقصد الدستور بقدر ما أقصد بنية عرقية يستوعبها الخيال الجماعي للمجتمع ككل مثل مفهوم المصلحة المشتركة والمصالح الوطنية قبل كل شيء، من أجل الإتحاد في مجتمع معقد على جميع المستويات. ومن الملاحظ أن إحدى السمات الأساسية للمأزق العربي الراهن تكمن في بروز تبدلات جذرية للبنية الاجتماعية دون أن تترافق تلك التبدلات مع تغيير نوعي في البنى السياسية التي حافظت على جل مظاهر

¹ أنثوني جيدنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، (ترجمة: أحد زايد ومحمد محي الدين)، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010، ص 118.

الجمود، فالإستقرار الإجتماعي ينتج عن توازن دقيق بين المستويات الإقتصادية، السياسية والإجتماعية في سيورة تبدلاتها المستمرة.¹

هناك أيضا نقطة في غاية الأهمية يجب أن تراعى من طرف فواعل المجتمع العربي لترسيخ محركات التغيير الفعلي مستقبلا، وهي العمل على بناء دولة المؤسسات والقانون من خلال ضرورة احترام الحقوق المدنية والسياسية كمحدد رئيسي لبناء هيكلية قوامها تحقيق أكبر قدر من العقلانية في التسيير لتحقيق كل الحاجات الأساسية للمجتمع كمرحلة أولى ولتحقيق دولة الرفاه كمرحلة نهائية، ولا يتم ذلك إلا عن طريق تبيين الكفاءة والإستحقاق ورفض كل أشكال الرداءة السياسية من فساد ومحسوبية مقبلة. كما يجب تعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمعات العربية لخلق حركية حوار دائم له القدرة على احتواء الأزمات قبل أن تفضي- إلى تصدعات إجتماعية وسياسية عنيفة، وذلك حتى تتلافى آثار الإقصاء غير المربر لأي بنية إجتماعية مما كان نوعها وحجمها.

ومما لا شك فيه أن الوضع العربي الراهن أحوج ما يكون اليوم إلى قيام كتلة تاريخية قوية تلتقي فيها جميع التيارات الفكرية والسياسية من أجل محاصرة الإستبداد وتهيئة الوضع والثقافة العربية لتجربة ديمقراطية متدرجة وتراعي النهج السلمي في تغيير واقع تطبع بالإستبداد، وتكون هذه الجبهة هي ذاتها وسيلة من وسائل الصراع مع الخارج المانع للديمقراطية وهذا بعدم ترك ثغرات له يدخل منها ويوظفها في تحقيق مآربه.²

خاتمة:

هي إذن رؤية ومنطية تشد أحداث التغيير الحقيقي مغايرة لتلك النمطية التي ميزت اندفاع الجماهير وما تبع ذلك من تحولات. نعم، التغيير الفعلي والحقيقي في العالم العربي ممكن ليس فقط حين تصبح الظروف ملائمة، على العكس من ذلك يجب تهيئة تلك الظروف المناسبة وهندستها من طرف أفكار عقلانية وواعية وذات بصيرة استراتيجية في تسطير وبناء الأهداف العليا الواجب تحقيقها. وذلك يتطلب أيضا مشاركة من طرف جميع الفواعل المعنية ولا أعتقد أنه يوجد من لا يعينه التغيير، ربما فقط من لا زال يعاني من تبعات القدرية السياسية وجبر السلوك السياسي والإجتماعي ومكبل بفعل قيود سيكولوجية لا أكثر ولا أقل.

موجة التغيير انطلقت ومن المستحيل الرجوع إلى ما قبلها على الرغم من انتكاساتها وارتداداتها السلبية والنخبية لآمال المجتمعات العربية. ويمكن إعادة النظر بروية وقراءة جديدة تقدم حولا لكل مشاكل التغيير التي حدثت سواء لتلك الأنظمة التي تجاوزت مع مطالب شعوبها وقدمت تنازلات ولو شكلية، أو تلك الأنظمة التي انهارت جزئيا ودخلت في أتون اقتتال أهلي فظيع أفضى- إلى تفكك رهيب لأبنية المجتمع التي كانت متماسكة لمئات السنين.

¹ مسعود ظاهر، الدولة والمجتمع في المشرق العربي، لبنان: دار الآداب، 1991، ص 420.

² نور الدين العويدي، شروط التحول الديمقراطي ومعوقاته في الوضع العربي، قضايا ودراسات، العدد الثاني ماي / جوان 1999، تونس، ص

إن الهدف النهائي من التغيير الفعلي هو نقل المجتمع العربي الما بعد دولة الإستقلال من بنية قيده وحتتد إبداعاته ومحاولاته في خلق انبعاث حضاري وحدائي وبنية خاضعة تماما للوصاية إلى بنية تربط بين متغيراتها المختلفة شبكة عقلانية تخدم الصالح الخاص العام في دولة مؤسسات وقانون وحرية، تكون الديمقراطية فيها نط عيش وليست فقط مجرد إجراءات وآليات قانونية وسياسية.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

- 1- إسماعيل صبري مقاد ومحمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت، 1994.
- 2- الألويسي حسام ، الزمان في الفكر الديني والفلسفي وفلسفة العلم، المطبعة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، بيروت، 2005.
- 3- أنثوني جينتز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الإجتماعية، (ترجمة: أحد زايد ومحمد محي الدين)، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.
- 4- بركات نظام ، (وآخرون)، مبادئ علم السياسة، (عمان: دار الكرم لل نشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1987).
- 5- برهان غليون، مجمع النخبة، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1986.
- 6- جورج لارين، الأيديولوجيا والهوية الثقافية: الحداثة وحضور العالم الثالث، (ترجمة: فريال حسن خليفة)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.
- 7- حنة أرندت، في الثورة، (ترجمة: عطا عبد الوهاب)، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- 8- زايد مولود الطيب، علم الإجتماع السياسي، ليبيا: منشورات السابع من أبريل، 2007.
- 9- سويم العزي، السلوك السياسي في المجتمع العربي، مصر: دار الألفة، 1992.
- 10- سيد صبحي، الشباب وأزمة التغيير، القاهرة: البار المصرية اللبنانية، 2002.
- 11- صمويل هنتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في القرن العشرين، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.
- 12- صمويل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سبق ذكره، 1993.
- 13- صموئيل هنتغتون، الثقافات وقيم التقدم، (ترجمة: شوقي جلال)، المركز القومي للترجمة، لبنان، 2009.
- 14- محمد أركون، من فيصل التفرقة إلى فيصل المقال: أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، (ترجمة: هاشم صالح)، بيروت: دار الساقى، 1995.
- 15- محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة)، 1990.
- 16- مسعود ظاهر، الدولة والمجتمع في المشرق العربي، لبنان: دار الآداب، 1991.
- 17- ميشال فوكو، حفريات المعرفة، (ترجمة: سالم يفوت)، الطبعة الأولى، 1986.
- 18- ميشال فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع، (ترجمة: الزواوي بغورة)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2003.

19- عياد مؤيد جاسم محمد المرسومي، أهر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية-التنمية البشرية نموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (العراق، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، 2006).

Books :

1- Todd Landman, **Issues and methods in comparative politics: An Introduction**, second Edition, London, Rutledge, 2005.

ثانياً: المقالات

- 1- تقرير اجتماع المائة المستديرة، الديمقراطية والتجديد في العالم العربي، مقر منظمة اليونسكو، 21 جوان 2011.
- 2- حافظ أبو سعدة، (الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط: الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14 ربيع، لبنان، 2007.
- 3- محمد كولفرني، (التغيير الإجماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20 خريف 2008.
- 4- مرشد القبي، قراءة في قراءات الثورة التونسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقييم حالة، الدوحة، أكتوبر 2011.
- 5- نور الدين العويدي، شروط التحول الديمقراطي ومعوقاته في الوضع العربي، قضايا ودراسات، العدد الثاني ماي / تونس، جوان، 1999.